وزير الداخلية مع قادة الشرطة: التأكيد على مفاهيم القيم والأخلاق لدى رجال الشرطة

| الوطن

بيّن وزير الداخلية محمد الرحمون أن أهم أولويات الوزارة مكافحة الجرائم بأشكالها كافة وبالوسائل والإمكانات المتاحة، ولاسيما في ظل الظروف الراهنة التي تتعرض فيها سورية لحرب اقتصادية، والتي أدت إلى انتشار ظاهرة التلاعب بسعر صرف العملة الوطنية بصورة غير مشروعة.

وأكد الرحمون أن سورية في المراحل النهائية من تحقيق النصر على الإرهاب وداعميه بفضل صمود شعبنا وتضحيات جيشنا الباسل وحكمة قائد الوطن الرئيس بشار الأسد.

وشدد الرحمون خلال لقائه أمس قادة شرطة المحافظات ومديري الإدارات على تنفيذ مضمون المرسومين التشريعيين /٣/و/٤/ لعام ٢٠٢٠، والتعميم رقم ٨٣/ص لعام ٢٠٢٠ حول ضبط الجرائم المتعلقة بالتعامل بغير الليرة السورية، والتلاعب بأسعار الصرف، والتنسيق مع ضابطة مصرف سورية المركزي لضبط مرتكبي هذه الجرائم والتحقيق معهم، وتقديمهم إلى القضاء المختص.

كما أكد وزير الداخلية على متابعة جرائم القتل والسلب والسرقة وخاصة سرقة السيارات والخطف والمخدرات وضبط مخالفات المرور والمكافحة الفعلية لمظاهر وحالات الفساد، ومحاسبة الفاسدين سواء أكان ذلك خارج نطاق الوزارة من خلال استثمار مصادر المعلومات حول قضايا الفساد في المجتمع بشكل عام، وأهمية التشاركية بين المواطن ورجل الشرطة في حفظ الأمن والتصدي للجريمة بمختلف صورها وتفعيل مبدأ المحاسبة، والتأكيد على مفاهيم القيم والأخلاق لدى رجل الشرطة.

ودعا وزير الداخلية قادة الشرطة إلى الاهتمام بالمواطنين وتلبية احتياجاتهم وحسن استقبال المواطنين، ومعالجة مشاكلهم، وتقديم أفضل الخدمات المتعلقة بالهجرة والجوازات، والمرور، والشؤون المدنية، والأمن الجنائي.

وأشار وزير الداخلية إلى ضرورة استمرار الرعاية الدائمة والمتابعة للمرؤوسين والتواصل المباشر معهم بشكل دائم لتحفيزهم على العمل، والاهتمام بالجرحى، وذوي الشهداء الذين ضحوا بدمائهم في سبيل الحفاظ على أمن الوطن، لتوفير مستلزماتهم المادية، والمعنوية وتأمين كافة احتياجاتهم.

توقيف العقود المؤقتة ينعكس سلباً على المواطنين والدوائر الحكومية

| السويداء- عبير صيموعة

جاء قرار رئاسة مجلس الوزراء بإلغاء العقود الموسمية (المؤقتة) للتشغيل في دوائر الدولة بمثابة الصاعقة لـلآلاف من الشبان والشابات ممن وجدوا في تلك العقود متنفساً لحاجتهم الماسة للعمل في ظل عدم توافر فرص عمل كافية، كما كان انعكاس القرار سلباً على دوائر الحكومة نفسها والتي كانت تستعيض عن نقص الملاك العددي منها عن طريق تشغيل الكثيرين ضمنها بعقود موسمية.

بدوره أمين سر مجلس محافظة السويداء رافع مقلد أكد أن هذا القرار أفرز إشكالية حقيقية في جميع الدوائر والمؤسسات حيث جاء القرار غير متناسب مع حاجة تلك المؤسسات للعمال المؤقتين في ظل النقص الكبير بالملاك العددي.

ولفت مقلد إلى ضرورة إعادة تلك العقود التي كانت تغطي كثيراً من تكاليف المعيشة للمواطنين وخاصة للخريجين من طلاب الجامعات العاطلين عن العمل أو الطلاب الذين ما زالوا ضمن تحصيلهم العلمي حيث تؤمن لهم تلك العقود بعضاً من مصاريف دراستهم وتساعدهم بالتخفيف ولو قليلاً من الأعباء المادية على أسرهم.

كما أشار عدد من رؤساء الدوائر ومديري المؤسسات ممن فضلوا عدم ذكر أسمائهم (لحاجتهم إلى موافقات للإدلاء بأي تصريح) إلى أن هذا القرار انعكس سلباً على طبيعة العمل في ظل نقص الكادر العامل من الفئة الرابعة والخامسة والذي كانت تتم تغطيته عن طريق العقود المؤقتة ما أربك العمل من ناحية عمال المراسلات والبوفيه إضافة إلى عمال النظافة.

مؤكدين ضرورة اتخاذ قرار إعادة منح تلك العقود بعد دراسة كل طلب ريثما يتم الإعلان عن مسابقات وخاصة أن أي مسابقة تحتاج إلى عمر زمني يتجاوز أحياناً السنة بين تقديم ودراسة وموافقة الجهاز المركزي المالي على التعيين.

عدد موظفي التربية ٤٣٥ ألف عامل

العزب لـ«الوطن»: اختيار ١٥ ألف معلم من أصل ٤٠ ألف تقدموا للمسابقة

| فادي بك الشريف

بين وزير التربية عماد العزب في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الوزارة في خطتها خلال عام تتحضر لتعيين ٣٠ ألف عامل جديد لديها سواء كانوا موظفين من الفئة الأولى لتعيينهم بعقود سنوية أم من الوكلاء، مشيراً إلى أن هذا الرقم كبير جداً وسابقة لم تحدث على مستوى الوزارة خلال السنوات الماضية، وخاصة أن هذا الأمر يساهم في عملية استقرار أكبر.

وبين العزب أنه يتم رصد احتياجات الوزارة من العاملين ليصار إلى تعيين أعداد إضافية ضمن مساعي الوزارة لترميم القطاع التربوي من المدرسين إضافة إلى خلق فرص عمل، مضيفاً: إنه بموجب مسابقتي وزارة التربية سيتجاوز عدد العاملين في هذا المجال الـ٤٣٥ ألف عامل، علماً أن الموظفين الجدد سيتم رفدهم إلى ١٣ ألف مدرسة على مستوى البلاد.

الوزير العزب تفقد أمس عدداً من المراكز الامتحانية لمسابقة الوكلاء مؤكداً أن عدد المتقدمين وصل إلى ١٦٩٣٤ متقدماً عادياً ومن ذوي الشهداء والمصابين بحالة العجز التام، يختار منهم ١٥ ألف معلم ومعلمة لتعيينهم بوظيفة معلم من الفئة الثانية.

> لا نحتاج إلى موظفين إداريين

والتقى العزب ببعض المتسابقين، واستمع منهم حول واقع الأسئلة ومستواها، مبيناً أن الامتحان مؤتمت، ومجموع درجاته ٨٠ درجة ويشترط لنجاح المتقدم حصوله على مجموع درجات لا تقل عن ٥٠ درجة.

ولفت وزير التربية إلى أن مسابقة تثبيت الوكلاء رغم التكلفة الكبيرة لها، تأتي بناء على توجيهات الحكومة، وإيماناً من وزارة التربية بوجوب تعديل أوضاع الوكلاء، الذين مضى عليهم سنوات عديدة في خدمة التعليم، لما له من منعكس إيجابي على استقرارهم، وتحسين واقعهم، رغم ظروف الحرب التي مرت على سورية، الأمر الذي يسهم في النهوض بواقع ثقافة الأجيال، واستقرار العملية التعليمية والتربوية.

وفي تصريح لـ «الوطن» أوضح العزب أن أجواء الاختبارات تسير بالشكل المطلوب ضمن متابعة من الوزارة، مبيناً أن العدد المتبقي من الوكلاء سيواصلون عملهم، علماً أن الوزارة ستدرس آلية معالجة لـ٣ آلاف من الوكلاء المتبقين بعد إنجاز الاختبارات المجراة حالياً، والتي كما ذكر سابقاً، علماً أن ١٥ ألف وكيل سيتضاعف راتبهم بعد تثبيتهم بموجب مسابقة التعيين.

في السياق كشف وزير التربية أن عدد المتقدمين إلى مسابقة الفئة الأولى تجاوز الـ٤٠ ألفاً، سيختار منهم نحو ١٥ ألف موظف لشغل العملية التدريسية والتعليمية في المدارس المنتشرة في مختلف المحافظات، علماً أن أبواب التقديم إلى المسابقة تغلق نهاية الشهر بعد أن تم تمديدها مؤخراً لتقدير ظروف الجميع وفتح المجال لأكبر عدد من المتقدمين.

وقال: مستمرون حتى اليوم الذي يتم فيه تغطية احتياجات الوزارة بالكامل والتي تدرس بشكل متواصل لترميم الحاجة، مبيناً أنه سيتم رصدها قريباً جداً، علماً أن المعينين بموجب المسابقات سيشغلون نواحي تدريسية، مضيفاً: التربية مكتفية بالموظفين الإداريين.

قصص محزنة من معهد الفتيات الجانحات

سليمان لـ«الوطن»: صغيرات دخلن بجنحة الشذوذ الجنسي

فتاة اغتصبها عمها وأخرى أبوها.. وآباء وإخوة يتحرشن ببناتهن وأخواتهن

| الوطن

بينت معاونة مدير معهد الرعاية الاجتماعية للفتيات الجانحات رهف سليمان أن الحرب التي مرت بها البلاد أدت إلى ظهور الكثير من الجنح والجرائم بين الفتيات القاصرات لم تكن موجودة من قبل وأكثرها تلك الجنح المتعلقة بالإرهاب كجهاد النكاح ومساعدة الإرهابيين عن طريق تمويلهم بالغذاء ونقل الأسلحة من مكان إلى آخر، إضافة إلى تستر القاصر على زوجها المطلوب إلى الدولة، كذلك ضحايا سفاح الأقارب، مشيرة إلى أن الجنح المتعلقة بالإرهاب تشكل نحو ٤٠٪ من مجمل الجنح التي وردت إلى المعهد خلال فترة الأزمة، كما ازدادت الجنح المتعلقة بالقتل والسرقة والدعارة عما كانت إليه قبل الأزمة.

وبيّنت سليمان في حديثها لـ«الوطن» أن أكثر الحالات عنفاً التي دخلت إلى المعهد هي إحدى الفتيات التي قام عمها باغتصابها، ما أدى إلى حملها منه، حيث لم ينتبه والداها إلى ذلك لحين حدوث الولادة ومن ثم تمت إحالتها إلى المعهد ليصار إلى التحقيق بالموضوع، لافتة إلى أنه وبسبب الحادثة التي تعرضت لها الفتاة أصبح بإمكان أي شخص توجيهها كيفما أراد، إضافة إلى فتاة أخرى اغتصبها أبوها، مشيرة إلى ورود حالتين فقط عن سفاح الأقارب، في حين ترد حالات كثيرة عن تحرش أخ بأخته أو أب بابنته، لافتة إلى أن إدارة المعهد تتابع هذه الحالات لحمايتها من الأهل إذا كان هناك خطر على حياتها.

وأضافت: كذلك هناك فتاة تم استغلالها من خلال إعطائها حبوب مخدرة مقابل أن تذهب إلى الحدائق وتخطف أطفالاً، وفتاة أخرى قامت بقتل أختها بتحريض من زوجة أبيها، التي تم حبسها في سجن عدرا للنساء، إضافة إلى فتاة قتلت أباها الذي رآها مع حبيبها.

وإلى ذلك لفتت سليمان إلى وجود فتيات في المعهد يعانين من شذوذ جنسي بعضهن دخلن إلى المعهد بجنحة الشذوذ، لافتة إلى أنه يتم معالجة الفتاة من خلال الرقابة المشددة عليها وعرضها على المعالج النفسي، وإبعادها قليلاً عن بقية الفتيات، من دون إخبار أحد بذلك.

> فتاة يتم استغلالها بالمخدرات لخطف أولاد من الحدائق وأخرى قتلت أختها

وفي سياق متصل كشفت سليمان أن عدد الفتيات اللواتي دخلن إلى المعهد في عام ٢٠١٩ وصل إلى ١٧٩ فتاة، مقارنة بـ٩٨ فتاة في عام ٢٠١٨، مشيرة إلى أن ٤٠ فتاة دخلت بجنحة الدعارة، و٣٩ فتاة بتهمة السرقة، و٢٧ بتهمة الإرهاب، وفتاتين بجرم قتل الأقارب الأصول، وفتاة واحدة تم اغتصابها، وأخرى نتيجة التدخل بالسفاح. مضيفة: كما تم دخول ثلاث فتيات نتيجة حيازة مواد مخدرة، و١١ فتاة بسبب افتراء جنائي، و٢٢ فتاة نتيجة قيامهن بالتسول، و٧ فتيات بسبب التعرض لـلآداب العامة، و١٠ فتيات لاستعمالهن هوية الغير، وفتاة واحدة بسبب الجريمة الإلكترونية، كما تم إيداع ٢٠ فتاة في المعهد بعد موافقة المحامي العام لأسباب مختلفة.

وأوضحت سليمان أن مدة الحكم تختلف من جنحة إلى أخرى فالدعارة والسرقة حكمها ستة أشهر، في حين يحكم على الفتاة في جنحة القتل لمدة عشرة سنوات، يتم تخفيض المدة إلى ٤ سنوات، لافتة إلى أن الفتاة عند إتمامها للسن القانونية وهو ١٨ عاماً يتم تحويلها إلى سجن عدرا المركزي للنساء في حال عدم دراستها أو إذا لم يكن سلوكها جيداً، ويتم إبقاؤها في المعهد في حال كان سلوكها على ما يرام وأرادت إتمام دراستها بعد موافقة المحامي العام، لافتة إلى أنه لا يتم إجبار الفتاة على الرجوع إلى أسرتها عند إخلاء سبيلها، إلا عند إصلاح الموقف بينها وبين أسرتها، فيتم شرح الحالة للنائب العام كي يكون وجودها ضمن المعهد قانونياً.

من جانبها أكدت مديرة الخدمات في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ميساء ميداني أن دخول الفتاة الجانحة إلى المعهد يكون من خلال حكم قضائي، إما بجنحة وإما بجرم، لافتة إلى أن الوزارة تتولى معالجة جنح جهاد النكاح المترافقة مع الزواج المبكر من خلال برامج تعديل السلوك وتأمين فرص عمل وذلك ضمن قسم النساء المعنفات الذي تم افتتاحه مؤخراً، مضيفة: كما نستقبل في القسم الفتيات اللواتي هربن من أسرهن بسبب تزويجهن بشكل متعدد ومبكر، لحين بلوغ الفتاة السن القانونية.

ولفتت ميداني إلى أنه يتم إحالة بعض هؤلاء الفتيات إلى وحدة حماية الأسرة المتخصصة بحالات التعنيف والتابعة للهيئة السورية لشؤون السكان، مشيرة إلى أن هذه الوحدة تشترط على الفتاة عدم تواصلها مع أي شخص في الخارج خوفاً عليها من أن يعلم أحد بمكانها.

وأضافت ميداني: إن سفاح القربى ازداد بسبب اكتظاظ المنازل بالسكان نتيجة الأزمة، إضافة إلى تراجع الأخلاقيات وعدم الالتزام بالتعليم، لافتة إلى أن هذه الحالات لا تمت لمجتمعنا بصلة، بل هي ناتجة عن دخول أفكار غريبة من الخارج أثرت في أفكار مجتمعنا وخاصة في المناطق التي سيطرت عليها المجموعات الإرهابية المسلحة، مبينة أنه يتم التعامل مع هؤلاء الفتيات على أنهن ضحايا معنفات.

ومن جهة أخرى نفت ميداني أن تحول الفتيات في المعهد من جانحات إلى مجرمات، لافتة إلى أن هناك حالة واحدة فقط شهدها المعهد قبل عشرين عاماً، مضيفة: إن الوزارة تقوم بتوقيع عقود مع جمعيات تقدم خدمة اجتماعية وتعليمية وصحية إذا لزم الأمر، كذلك نقوم بتتبع الحالة بعد خروجها من المعهد عن طريق نظام إدارة الحالة، موضحة أن الفتاة التي يتم إخلاء سبيلها يكون لديها رقم وسجل لدى الوزارة، ليصار إلى تتبع حالتها بين كل فترة وأخرى من مدير الحالة، مشيرة إلى أنه تم البدء بتطبيق نظام التتبع إلكترونياً للسجل من الإدارة المركزية.

والجدير ذكره أن معهد الفتيات الجانحات يضم الفتيات الأحداث اللواتي لم يتجاوزن السن القانونية.

كلام رسمي جداً

مدينة طرطوس تعمل للوصول إلى النظافة والجمالية المطلوبة

إشارة إلى ما ورد في صحيفة «الوطن» بعددها رقم ٣٢٩١ تاريخ ٩ / ١٢ / ٢٠١٩ بعنوان (مدينة طرطوس بحاجة إلى ٣٠٠ عامل حتى تتحسن النظافة) نحيطكم علماً:

إن ما جاء في المقالة من معلومات تخص المهام المكلفة بها مديرية النظافة وكميات النفايات المرحلة والمقدرة من / ٤٠٠-٥٠٠ / طن يومياً والصعوبات التي تعاني منها المديرية من نقص الآليات والعمال ووضعهم الاجتماعي وعمل المديرية لثلاث ورديات بشكل متواصل وبطاقتها القصوى وما يخص غرامات القانون / ٤٩ / ملامس للواقع لكن الجدير بالذكر بأن المديرية تقوم بحملة توعية للنظافة بالتنسيق مع المكتب الإعلامي لمجلس مدينة طرطوس والجمعيات والمؤسسات الأهلية ذات الصلة وتأمين احتياجات المديرية ضمن الإمكانات والاعتمادات المتوافرة والمتابعة مستمرة للوصول إلى النظافة والجمالية المطلوبة.

رئيس مجلس مدينة طرطوس
القاضي محمد خالد زين